المحاضرة الثالثة عشر: الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار)

1- الإنتاج:

مفهوم الإنتاج:

لقد تطورت نظرية الانتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الاخرى تطوراً كبيراً منذ عهد الطبيعيين، فقد نظر الطبيعيون إلى الانتاج على أنه خلق المادة أي الحصول على مادة جديدة من تلك الموجودة فعلا. ولهذا اعتبروا الزراعة او النشاط الزراعي بصفة عامة هو النشاط المنتج الوحيد، بينما نظره إلى الانشطة الأخرى كالتجارة والصناعة على أنها اعمالا غير منتجة، فالأرض تحقق فائضا عند استغلالها.

أما في العصر الحديث الذي يقوم فيه النظام الاقتصادي المعاصر على مبدأ التخصيص وتقسيم العمل فقد اخذ مفهوم الانتاج معنى أوسع وأكثر شمولا ولم يعد هناك انشطة منتجة وغير منتجة. واعتبر الفكر الحديث ان الانتاج يهدف إلى خلق منفعة معينة أو زيادتها في الموارد الاقتصادية. والإنتاج بالمعنى الاقتصادي لا يقتصر على عملية تحويل مدخلات معينة إلى مخرجات أكثر قدرة على إشباع الرغبات الإنسانية فحسب بل يشمل أيضا توفير السلع والخدمات في الموقع أو المحل المناسب والزمن الملائم. وعليه فخدمات النقل والتخزين والتوزيع هي في صلب العملية الإنتاجية إذ أنها دون شك تزيد من منفعة السلعة المعروضة في السوق. ولا يتوخى المنتج من وراء العملية الإنتاجية في نظام السوق سوى تحقيق مصلحته الشخصية والتي تتمثل في تحقيق زيادة الأرباح إلى أقصى حد ممكن. ولكن هذا الهدف يقود المنتج بفعل قوى السوق وبطريق غير مقصود إلى خدمة جمهور المستهلكين. ولقد أطلق آدم سميث على هذا المبدأ تعبير "اليد الخفية" فجهاز الأثمان يوجه الأعداد الكبيرة من المنتجين والمستهلكين في السوق التوجيه الصحيح ويوفق وينسق بين رغباتهم المتعارضة، وأكد سميث أن المنتج والمستهلك في سوق تتسم بالمنافسة الحرة ينبغي أن يوليا اهتمامهما صوب مصلحتهما الشخصية فحسب إذ أنهما بذلك يحققان مصلحة المجتمع بشكل أعم وأكفأ مما لو استهدفا خدمة المصلحة العامة اصلاً.

فالنزعة الأنانية عند المنتج والمستهلك تتحول في سوق المنافسة الحرة وتحت ضغط آلية السوق إلى فضيلة اجتماعية أو بالأحرى الإشباع الأمثل لحاجات ورغبات المجتمع. ويجدر التأكيد هنا على أن حاجات ورغبات المجتمع إنما تتحدد في ضوء التوزيع القائم فعلاً للموارد الاقتصادية بين الأفراد. وعليه فإن كفاءة نظام السوق في إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية ليست كفاءة مطلقة بل نسبية أي أنها تفترض توزيعاً معيناً للموارد الاقتصادية في المجتمع وما يترتب على ذلك من توزيع محدد للدخل.

فالإنتاج عبارة عن نشاط يساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية. وأن أي عمل يقوم به الفرد ويؤدي إلى إشباع حاجة سواء أكانت مادية أم معنوية يعد إنتاجا بالمعنى الاقتصادي. ويطلق كلمة الإنتاج عامة على كل نشاط ينتج عنه خلق أو منفعة لسلعة ما أو القيام بخدمات لها منفعة.

ويشكل الإنتاج الطرف المقابل للاستهلاك إذ أن كلاً منهما يعبر عن واحدة من الفعاليات الأساسية التي تشكل النشاط الاقتصادي للمجتمع. فالاستهلاك لا يمكن أن يتم إذا لم يقم المجتمع بإنتاج السلع والخدمات الملائمة

لتحقيق الاستهلاك وإشباع الحاجات. ويواجه المنتج في السوق موقفاً مشابهاً لموقف المستهلك تماما وإن كان يختلف معه من حيث المضمون. ففي حين يسعى المستهلك لتحقيق أعلى درجة ممكنة من المنفعة، نرى أن المنتج أيضا يسعى لتحقيق أعلى درجة ممكنة من الأرباح أي أن منفعة المنتج تعكسها مستويات الربح في حين نجد أن منفعة المستهلك تعكسها درجة الإشباع المتحقق بالاستهلاك.

عوامل الإنتاج:

تبنى العملية الإنتاجية على أربعة عناصر أساسية تُعرف بعناصر الإنتاج، وهي ضرورية لتحقيق المنتجات النهائية وتلبية احتياجات الإنسان. تمثل هذه العناصر المدخلات التي يعتمد عليها النظام الإنتاجي، وتتفاعل مع بعضها في إطار نشاط مُنظم لتوظيف الموارد الطبيعية وتلبية المتطلبات.

- **العامل البشري:**

يمثل الجهد العضلي أو الفكري الذي يبذله الإنسان لتحقيق الإنتاج، ويُعتبر نشاطًا هادفًا يُسهم في تلبية احتياجاته الأساسية. يتميز العمل بما يلي:

- نشاط واعٍ ومقصود يتم في إطار الإنتاج.
- يتطلب التضحية بالوقت والجهد، مما يستوجب التعويض.
- يضيف قيمة اقتصادية للأشياء.

يمكن تصنيف العمل إلى:

- العمل البدني :الجهد العضلي المباشر المستخدم في الإنتاج.
- العمل الذهني :الجهد الفكري المستخدم في التصميم، الإبداع، التحليل، وتقديم الاستشارات.

- **العامل الطبيعي:**

يشمل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في صنعها، مثل المياه، المعادن، والأخشاب. يُقسم إلى:

- المواد الأولية :خامات تجمع أو تُستخرج وتحتاج معالجة لتصبح صالحة للإنتاج.
- القوى المحركة :مثل الطاقة الشمسية والرياح التي تُستخدم لتشغيل الآلات.
- الأرض :قاعدة النشاط الإنتاجي وتشمل المساحات الزراعية أو الصناعية .
  - العرض المادي للأرض :المساحات الإجمالية المتاحة.
  - العرض الاقتصادي للأرض :الأراضي المستصلحة والقابلة لتحسين الإنتاجية.

- **عامل رأس المال:**

يمثل الموارد التي أُنتجت مسبقًا وتُستخدم في عمليات الإنتاج. يُصنف إلى:

- **رأس المال الثابت والمتغير :**
  - **الثابت:** أصول تُستخدم مرارًا مثل الآلات والمباني.

- **المتغير**: مواد تُستهلك مرة واحدة كالمواد الأولية.
- **رأس المال النقدي والعيني :**
- **النقدي**: الأموال السائلة كالأسهم والسندات.
- **العيني**: الأصول المادية مثل الآلات والمباني.
- **رأس المال المادي والاجتماعي :**
- **المادي**: المعدات والعناصر المادية المستخدمة في الإنتاج.
- **الاجتماعي**: البنية التحتية مثل الطرق والمستشفيات.

- **عامل التنظيم:**

يعد التنظيم نشاطًا يُنسق بين عناصر الإنتاج لتحقيق الأهداف، ويتضمن تحمل المخاطرة التي قد تؤدي إلى الربح أو الخسارة. ويعمل على:

- توفير عناصر الإنتاج.
- توظيف العناصر المختلفة وتوجيهها.
- ضمان استمرارية العملية الإنتاجية.
- التخطيط وتحديد العمليات اللازمة للإنتاج.

2- التوزيع:

مفهوم التوزيع:

التوزيع يعرف بأنه عملية نقل المنتجات من مرحلة إنتاجها إلى مرحلة امتلاكها واستهلاكها، ويشمل إيصالها إلى المواقع المطلوبة بالكميات المناسبة وبالطريقة المثلى. وفقًا لأحد التعريفات، يُمكن للتوزيع أن يُفهم بطريقتين:

المعنى الواسع :يشمل جميع الأنشطة التي تلي عملية الإنتاج وتهدف إلى وضع المنتجات في متناول المستهلك. يتضمن ذلك خدمات مثل الإعلانات والترويج، ويبدأ من لحظة تصنيع المنتج إلى تسليمه للمستهلك النهائي.

المعنى الضيق :يركز على الجانب المادي من التوزيع، مثل نقاط البيع التي تتعامل بشكل مباشر مع المستهلك النهائي.

كما يعرف التوزيع:

- **الجمعية الفرنسية للتجارة والتوزيع** :عرّفت التوزيع بأنه تنفيذ مجموعة من الأنشطة تبدأ عندما يصبح المنتج جاهزًا للاستخدام عند المنتج وتنتهي بوصوله إلى المستهلك النهائي.

- **هاو جي** :يرى أن التوزيع يمثل المرحلة الاقتصادية التي تلي الإنتاج، وتشمل جميع الأنشطة التي تجعل السلع والخدمات في متناول المستهلك.
- **رواد المدرسة الحديثة للتسويق** :ينظرون إلى التوزيع كنظام يشمل مجموعة من الوسطاء الذين يعملون بين المنتج والمستهلك، ويقومون بوظائف متنوعة مثل البيع بالجملة والتجزئة. يتضمن هؤلاء الوسطاء التجاريين الذين يشترون المنتجات لبيعها، وكذلك السماسرة والمندوبين الذين يعملون دون الالتزام بشخصياتهم، بالإضافة إلى شركات النقل والإيداع التي تسهّل عملية التوزيع.

في الاقتصاديات الحرة المتطورة، التوزيع يعتمد على شبكة واسعة من المتعاملين الذين يقومون بأدوار محددة، سواء كوسطاء مباشرين أو كجهات داعمة للعملية. هذه الشبكة تساعد المنتجين في اختيار الطريقة الأنسب لتوزيع منتجاتهم، وتسهل عملية اتخاذ قرارات تسعير المنتجات بناءً على آليات التوزيع، سواء من خلال الجملة أو التجزئة.

أهمية التوزيع:

التوزيع يعد أحد العناصر الأساسية في المزيج التسويقي لأي منتج، حيث يوفر للمستهلك إشباعات مختلفة عبر ضمان وصول السلعة إلى المكان والزمان المناسبين. تنبع أهمية التوزيع من حقيقة أن أي منتج، مهما كان مبتكرًا ومميزًا، ومهما صاحبته حملة إعلانية فعالة وسعر جذاب، لن يكون له قيمة بالنسبة للمستهلك إذا لم يكن متاحًا عندما وأينما يرغب في الحصول عليه. ويُشير وليام إلى مفهوم السوق من هذا المنظور بوصفه الفجوة التي تفصل بين المنتج والمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي.

وجود قنوات توزيع فعّالة يُساهم في تقليل هذه الفجوات من خلال القيام بأنشطة تكميلية تسهّل عملية التبادل وتحقيق الفوائد التي وُجدت السلع لأجلها. وفقًا لما ذكره **كوتلر ودوبوا**، يمكن تصنيف هذه المنافع إلى النقاط التالية:

- **المنفعة الشكلية**: تشير إلى القيمة التي يكتسبها المستهلك من السلعة أو الخدمة عند تقديمها في شكل معين. هذه المنفعة لا تقتصر على الإنتاج فقط، بل تشمل عمليات التوزيع أيضًا، مثل تجزئة المنتجات وبيعها في عبوات صغيرة تلبي احتياجات المستهلكين، أو عرضها بطريقة تزيد من سهولة رؤيتها والوصول إليها.
- **المنفعة الزمنية**: تعبر عن القيمة التي يحصل عليها المستهلك عندما تكون السلعة أو الخدمة متاحة في الوقت الذي يحتاجها فيه. يتم تحقيق هذه المنفعة من خلال تخزين المنتجات حتى يُصبح بإمكان المستهلكين الحصول عليها عند الطلب.

- **المنفعة المكانية:** تتمثل في القيمة التي يضيفها التوزيع عبر توفير السلعة في الموقع المناسب للمستهلك، مما يوفر عليه الجهد والتكاليف المرتبطة بالبحث عنها أو الانتقال لمسافات طويلة للحصول عليها. بعض المستهلكين يقدرون بشدة الحصول على منتجات غير متاحة بسهولة في السوق المحلية.
- منفعة الحيازة: تعني تمكين المستهلك من امتلاك السلعة وقتما يرغب وفي أي مكان يوجد فيه، مما يعكس اكتمال الصفقة التجارية وانتقال السلعة من المنتج إلى يد المستهلك النهائي.
- **المنفعة الملكية:** ترتبط بتحقيق أهداف المنتج والمستهلك على حد سواء عبر إتمام عملية التبادل الفعلي ونقل ملكية السلعة من طرف إلى آخر.
- **المنفعة الإدراكية:** تعكس هذه المنفعة مدى توافق المنتج مع احتياجات وتوقعات المستهلك من خلال خصائص السلعة الخارجية مثل التغليف أو المزايا التنافسية الأخرى التي تلبي قدراته الشرائية.

3- الاستهلاك:

مفهوم الاستهلاك وأهميته في النشاط الاقتصادي:

الاستهلاك هو الهدف الأساسي من جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث يُعتبر المحرك الديناميكي للإنتاج. يتمثل في استخدام السلع أو إتلافها بهدف إشباع حاجات أو رغبات معينة. ورغم أن العائلات تُعد الفاعل الأساسي في عملية الاستهلاك من خلال إنفاق دخلها على السلع والخدمات، فإن جميع الوكلاء الاقتصاديين يشاركون أيضًا في عملية الاستهلاك، وإن اختلفت أهدافهم وأنواعه.

ويعرف الاستهلاك بأنه عملية استخدام أو إتلاف السلع والخدمات لإشباع احتياجات أو رغبات محددة". ويُنظر إليه كغرض نهائي لكل الأنشطة الاقتصادية. يرتبط الاستهلاك عضويًا بالإنتاج، حيث يتم استهلاك السلع التي تم إنتاجها سواء في وقت الإنتاج أو في وقت سابق.

جون مينارد كينز يعرف الاستهلاك بأنه "الإنفاق على السلع والخدمات المستخدمة لتلبية الحاجات والرغبات خلال فترة معينة"، كما يرى أنه جزء من دخل الأسرة الذي لم يتم ادخاره.

أنواع وأشكال الاستهلاك: يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستهلاك بالنظر إلى المعايير التي تستخدم في ذلك، كمدى اعتماده على الدخل، الغرض من الاستهلاك، طريقة إشباع الحاجات والرغبات، ومن بين تلك الأنواع مايلي:

- **من حيث اعتماده على الدخل** :يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك كما يلي:
  - **الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل**: ويدعى بالاستهلاك التلقائي، وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لا بد ان يحصل عليه الفرد حتى وان كان دخله معدوما، وذلك إما بالسحب من مدخراته ان وجدت أو بالاقتراض، أي يمثل الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري لبقاء الشخص على قيد الحياة.
  - **الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل**: وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد دخله زاد مستوى الاستهلاك، والعكس إذا انخفض الدخل ينخفض مستوى الاستهلاك، فهو يأخذ علاقة طردية مع الدخل.
- **حسب الغرض من الاستخدام** :ويمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط:
  - **الاستهلاك النهائي**: وهو استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات والرغبات بشكل مباشر، أي الاستهلاك غير إنتاجي كاللباس والأكل.
  - **الاستهلاك الوسيط**: وهو إعادة استخدام جزء من السلع والخدمات في العملية الإنتاجية، أي استعمال السلع والخدمات لإنتاج منتجات أخرى، فهو استهلاك غير مباشر، كاستهلاك المواد نصف مصنعة في إنتاج سلعة أخرى، استخدام الفاكهة في صناعة المربى والعصائر وغيرها.
- **الاستهلاك الجماعي والاستهلاك الفردي** :ويمكن التمييز بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام، على أساس طريقة إشباع الحاجات والرغبات ان كانت تتم بشكل فردي أو جماعي:
  - **الاستهلاك العائلي أو الفردي**: وهو استهلاك القطاع العائلي، أو هو ذلك الجزء من الإنفاق الذي يخصص للاستهلاك العائلي أو الفردي، أي هو ذلك الاستهلاك الذي يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات الخاصة بالأفراد والعائلات والمؤسسات، حيث يأخذ النزعة الفردية في إشباع الحاجات والرغبات، كالغذاء، واللباس.
  - **الاستهلاك العام**: وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي بمقابل أو بدون مقابل، أي هو ذلك النوع من الاستهلاك الذي يخص الجماعات أو المجتمع ككل بشكل عام، فهو يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات العامة الخاصة بالمجتمع ككل، حيث تشترك فئة كبيرة أو جميع أفراد المجتمع في هذا النوع من الاستهلاك، مثل الأمن، الصحة، والتعليم وغيرها.

فالمستهلك هو أي شخص ينفق جزء من دخله على السلع والخدمات بغرض إشباع حاجاته ورغباته بشكل مباشر، سواء تمثل ذلك الإنفاق في شراء سلع غير معمرة كالغذاء، أو في شراء سلع معمرة كالسيارة والتلفاز والأثاث المنزلي، فقد عرف على أنه كافة الأفراد والعائلات الذين يقومون بشراء أو اقتناء السلع والخدمات بغرض الإشباع المباشر لحاجاتهم ورغباتهم الشخصية.

ويتشابه عمل المستهلك مع المنتج في كون أن المنتج أيضا يعمل على إفناء السلع والخدامات ولكن بغرض إعادة إنتاج منتجات أخرى، بينما المستهلك يستعملها لإشباع حاجاته ورغباته بشكل مباشر.

4- الادخار:

مفهوم الادخار:

يُعد الادخار نشاطًا اقتصاديًا حيويًا يساهم في استمرارية الدورة الاقتصادية، حيث يرتبط بالدخل والاستهلاك من خلال اقتطاع جزء من الدخل الحالي وتخصيصه لتحقيق منافع مستقبلية بدلاً من إنفاقه فورًا.

ويُعرّف الادخار بأنه تأجيل إنفاق جزء من الدخل الحالي لاستخدامه لاحقًا، إما لأغراض استثمارية أو لمواجهة حالات طارئة، مما يعني أنه يمثل تأجيلاً للانتفاع بالأموال دون التأثير على حجم المنافع التي يتم التضحية بها حاليًا. كما يُنظر إليه أيضًا على أنه استهلاك مؤجل، حيث يتخلى الفرد أو الجماعة عن تلبية رغبة حالية بهدف تأمين الموارد اللازمة لتلبية رغبات مستقبلية محتملة، وذلك دون الاستعداد لتحمل أي درجة من المخاطرة. فالادخار هو الامتناع عن الاستهلاك الفوري وتأجيل التمتع بالمنافع المالية إلى المستقبل، سواء كان ذلك بهدف زيادتها أو مجرد الاحتفاظ بها كإجراء احتياطي.

وفي هذا السياق، فإن تحمل المخاطرة ليس شرطًا أساسيًا في عملية الادخار، إذ يشمل كل تأجيل للاستمتاع بالدخل سواء كان مرتبطًا بالمخاطرة أم لا. أما إذا كان الهدف من الادخار هو تنمية المنافع، فإنه يتحول إلى استثمار، وهو ما يتطلب في العادة تحمل درجة معينة من المخاطرة.

وبناءً على ذلك، فإن اشتراط غياب الاستعداد لتحمل المخاطرة كعنصر أساسي في تعريف الادخار ليس دقيقًا، لأن الادخار يشمل جميع أشكال تأجيل الإنفاق، سواء كان ذلك مقرونًا بالمخاطرة أم لا. علاوة على ذلك، يُعد الادخار المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار، إلا أن هناك وجهة نظر أخرى تعتبر الادخار مقتصرًا فقط على تخصيص جزء من الدخل بشرط توجيهه نحو الاستثمار، مما يؤدي إلى الخلط بين المفهومين. ومع ذلك، من الناحية الاقتصادية، لا يؤدي كل ادخار بالضرورة إلى عملية استثمار، حيث يبقى لكل منهما طبيعة مختلفة ودور مستقل في النشاط الاقتصادي.

بناء على ذلك، يمكن تعريف الادخار على أنه تأجيل الاستفادة من الدخل أو جزء منه إلى المستقبل، حيث يرتبط بمفهوم التضحية ولكنه لا يستلزم بالضرورة المخاطرة. وفي هذا الإطار، تتجلى الأبعاد الاقتصادية للادخار في النقاط التالية:

- يمثل الادخار عملية اقتصادية تسهم في استمرارية الدورة الاقتصادية.
- يشكل الادخار جزءًا من الدخل يتم تخصيصه لأغراض مستقبلية.
- يهدف الادخار إلى تحقيق منافع مستقبلية، مما يستلزم التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي.
- يعد الادخار ظاهرة مترابطة مع كل من الدخل والاستهلاك، حيث إنه يتعارض مع مفهوم الاستهلاك؛ فكلما زاد الادخار، انخفض الاستهلاك والعكس صحيح.
- لا يتطلب الادخار بالضرورة تحمل مخاطرة تتعلق بفقدان المنافع المستقبلية.
- يُعتبر الادخار المصدر الأساسي لتمويل عمليات الاستثمار.

أنواع الادخار:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الادخار وذلك بحسب المعايير المستخدمة في ذلك وهي:

– من حيث مشروعيته: ويتم التمييز هنا على أساس الادخار الذي يكون له منفعة للمجتمع والأشخاص، وذلك الذي يحمل آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وعليه يمكن التمييز بين الادخار المرغوب وغير مرغوب فيه ويمكن توضيحهما على النحو الآتي:

- **الادخار المرغوب فيه:** وهو ذلك الادخار الذي يكون مرغوب من طرف المجتمع بالنظر إلى أهميته ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي يتمثل في الادخار الذي يوجه إلى الاستثمار، والذي بفضله يحافظ المجتمع على استمرارية الدورة الإنتاجية وتوسيع طاقتها، ومن ثم المساهمة في التشغيل والحد من البطالة وزيادة الدخل والناتج الوطني الإجمالي.
- الادخار غير مرغوب: هو الادخار الموجه نحو الاكتناز، أي احتجاز الأموال دون توظيفها في عمليات إنتاجية، ولكونه غير إيجابي وغير مفيد للمجتمع، بل يكون دوره سلبي لأنه يعطل الأموال، فهو يعتبر ظاهرة سلبية تحاربها الدول من خلال إقرار عدة آليات لذلك.

- **من حيث شخصية المدخر:** ونميز بين ثلاث أنواع من الادخار وهي:

- **ادخار الأفراد:** ويمثل المدخرات الخاصة بقطاع العائلات والأفراد، الذين يخصصون ويقتطعون جزء من دخلهم، بغرض الانتفاع بها مستقبلا أو لمواجهة طوارئ وظروف معينة، كتلك التي تتم في اطار الاقتطاعات الاجتماعية، أو ودائع لدى البنوك من طرف الأفراد، أو شراء أوراق مالية، أو الاحتفاظ بأرصدة مالية أو عينية في بيوتهم، وغيرها من عمليات الادخار التي يقوم بها الأفراد.
- **ادخار الشركات:** وهو ذلك الادخار الذي تقوم به الشركات، والذي يمثل اقتطاع جزء من أرباحها والاحتفاظ بها والامتناع عن توزيعها، وذلك إما من أجل إعادة استثمارها في توسيع أصولها، أو تخصيصها كاحتياطات لمواجهة طوارئ ما.

- **الادخار الحكومي**: وهو المدخرات الخاصة بالقطاع الحكومي، أي ذلك الادخار الذي تقوم به الهيئات والمؤسسات الحكومية، سواء كان من اجل توظيفه في مشاريع استثمارية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، أو في شكل ودائع لدى البنوك وغيرها من الاعمال التي تمكن الحكومة من الادخار لمواجهة طوارئ مستقبلية أو القيام بعمليات استثمارية.

- **حسب طبيعة المدخرات**: ويمكن التمييز حسب طبيعة المدخرات بين الادخار الاختياري والادخار الإجباري، وفيما يلي شرح لكل منهما:

- **الادخار الاختياري**: وهو ذلك الادخار الذي يتم بشكل طوعي واختياري من طرف الأفراد، من أجل الاستثمار أو من أجل مواجهة طوارئ مستقبلية، وذلك لقناعته بأهمية الادخار أو رغبته في تنمية ثروته أو من أجل الاحتياط لظروف مستقبلية.
- **الادخار الإجباري**: هذا النوع من الادخار يجد الشخص نفسه مجبرا على القيام به، كفائض الميزانية العامة، دفع الضرائب، فائض قطاع الاعمال، التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

- **من حيث الشكل الذي يتخذه**: ونميز بين نوعين من الادخار على النحو الآتي:

- **ادخار في شكل أصول نقدية**: أي تكون المدخرات في صورة أصول نقدية، أي أموال سائلة، ومن الأمثلة على ذلك الودائع الجارية لدى المؤسسات المالية، الأوراق المالية كالأسهم والسندات، أو الاحتفاظ بأرصدة نقدية.
- **ادخار في شكل أصول مادية**: أي يأخذ شكل أصل عيني مادي، مثل الآلات والسلع، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة.

5- الاستثمار:

تعريف الاستثمار:

يعرف بأنه: مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

والاستثمار هو أيضا: عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو(أرباح)أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها وقدرتها، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل وعوائد يأمل الحصول عليها مستقبلا.

فالاستثمار يعرف على أنه عملية تخصيص الموارد المالية أو رأس المال بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، سواء على المدى القصير أو الطويل. ويتجسد الاستثمار في أشكال متعددة، مثل شراء الأصول المالية، وتمويل المشروعات الإنتاجية، وإنشاء البنية التحتية، وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

أنواع الاستثمار:

شهد الاستثمار الدولي تطورات ملحوظة تزامنت مع التحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية. فبينما كان الاستثمار في السابق يقتصر على الجوانب المالية، أصبح اليوم يأخذ أشكالًا متعددة، من أبرزها ما يلي:

- **الاستثمار غير المباشر** :يتمثل في مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس مال المؤسسة دون أن يكون له تأثير مباشر على إدارتها أو تسييرها. وتأخذ هذه المساهمة شكل شراء الأسهم أو تقديم القروض على المدى المتوسط. ى امتلاك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة، سواء كان مالكًا جزئيًا أو كليًا للمشروع. ويُعتبر هذا النوع من الاستثمار أكثر انخراطًا، حيث لا يقتصر فقط على التمويل، بل يشمل أيضًا إشراف المستثمر على نشاط المؤسسة ورقابته على عملياتها الإدارية والتشغيلية.
- **الاستثمار التجاري والصناعي** :يُصنف كلاهما من حيث الأصل، إلا أنهما يختلفان في الأهداف؛ فالاستثمار التجاري يركز على التصدير، بينما يقوم الاستثمار الصناعي على الإنتاج المحلي.
- **الاستثمار الأجنبي** :يعتمد تصنيف الاستثمار على أنه "أجنبي" وفقا لموطن إقامته إذا تم إنجازه داخل بلد معين من قِبل مستثمر غير مقيم أو يحمل جنسية أجنبية. وعادةً ما تستند القوانين الاستثمارية إلى معايير الرقابة والمصلحة الاقتصادية لتحديد طبيعة الاستثمار الأجنبي.
- **الاستثمار المحلي** :يعرف بناء على الاقتصاد الوطني للدولة، حيث يعتمد تصنيفه للأشخاص الطبيعيين على معيار الجنسية، أما بالنسبة للأشخاص الاعتباريين فيُحدد بناءً على المقر الاجتماعي أو موقع الاستثمار. ولا يوجد معيار قانوني دولي أو داخلي موحد للفصل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.
- **الأشكال الحديثة للاستثمار** :ظهرت هذه الفئة من الاستثمارات منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث شملت العديد من الأنشطة التي تتيح للمستثمر ممارسة رقابة فعلية على المؤسسة دون الحاجة إلى امتلاك أغلبية رأس المال الاجتماعي. ومن بين هذه الاستثمارات: عقود التسيير، وعقود المساعدة التقنية، واتفاقيات الترخيص.
- تمت إعادة الصياغة بأسلوب أكاديمي مع التركيز على الوضوح والدقة، بما يتناسب مع الدراسات والبحوث الأكاديمية.